الأمم المتحدة S/2012/65

مجلس الأمن

Distr.: General
26 January 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٩١ (٢٠١١). ففي الفقرة ٢٣ من ذلك القرار، طلب المجلس إليّ أن أقدم في كانون الثاني/يناير تقريراً عن التقدم المحرز في الميدان بما يشمل الأحداث الهامة التي وقعت خلال العملية الانتخابية والدعم الذي قدمته البعثة لتلك العملية، وكذلك بشأن التقدم المحرز صوب إرساء نهج منسق للأمم المتحدة في هذا البلد. ويتناول هذا التقرير التطورات التي حدثت خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ صدور تقريري في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (S/2011/656) و ٩ كانون الثاني/يناير.

ثانيا – التطورات الرئيسية

التطورات السياسية على الصعيد الوطني

٢ – تمحورت التطورات السياسية الوطنية الحاصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حول تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وإجرائها ونشر نتائجها. وإلى جانب المرشحين الـ ١١ المسجَّلين للانتخابات الرئاسية، سجلت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ١٨ ٨٦٤ مرشحاً بينهم ٢ ٢٧٧ امرأة، تنافسوا على ٥٠٠ مقعد في الجمعية الوطنية.

٣ – ويومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بدعم من البعثة، ندوة مع المرشحين للرئاسة أو ممثليهم المعينين بهدف تعزيز الحوار في ما بينهم ومع اللجنة الانتخابية والقادة السياسيين الآخرين. وأسفرت الندوة عن توقيع الرئيس جوزيف كابيلا وعدة مرشحين آخرين للرئاسة على إعلان نبذوا فيه كل أشكال

الرجاء إعادة استعمال الورق

العنف والتخويف والإدلاء بالتصريحات على أساس الانتماء الإثني أو الديني أو العرقي؛ وتعهدوا باستخدام الآليات المنشأة قانونياً لتسوية أي خلافات قد تحدث بشأن الانتخابات. وامتنع عدة مرشحين، من بينهم فيتال كاميرهه (الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية) وليون كينغو وا دوندو (اتحاد قوى التغيير) وإتيين تشيسيكيدي (الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي)، عن التوقيع بسبب مخاوف بشأن عملية تسجيل الناخبين، والاستعدادات لإجراء الانتخابات وتوقيتها. وكانت الغاية من هذا الإعلان هي تعزيز مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية، التي كانت وقت الاقتراع قد وقع عليها جميع المرشحين للرئاسة باستثناء السيد تشيسيكيدي.

٤ - وقد جرت الحملة الانتخابية في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتميزت فترة الحملة الانتخابية بتصاعد التوتر إذ خاض المرشحون الرئيسيون للرئاسة حملاتهم الانتخابية على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أوضح السيد تشيسكيدي في جنوب أفريقيا في مقابلة مع قناة تلفزيونية كونغولية أن غالبية الشعب الكونغولي اختارته بالفعل رئيساً للبلاد. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الرئيس كابيلا مرسوماً رئاسياً يقضي بتعيين ١٨ قاضياً جديداً في محكمة العدل العليا المسؤولة عن الفصل في المنازعات الانتخابية، مما سيزيد في عدد أعضائها من ٨ إلى ٢٦.

٥ - وكانت هناك تقارير تحدثت عن عدد من الحوادث المتصلة بالانتخابات والتي أدت إلى وقوع قتلى وإصابات وتدمير الممتلكات وهمت في المقام الأول أنصار حزب المعارضة الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وأنصار اتحاد القوميين الفيدراليين الكونغوليين/حزب الشعب للإعمار والديمقراطية المتحالفين مع الأغلبية الرئاسية، في مقاطعات كينشاسا وكاساي الشرقية والغربية وكاتانغا. وشملت الحوادث الأخرى حرق بعض مراكز الاقتراع والاعتداء على موظفي شؤون الانتخابات وتدمير مواد انتخابية. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وردت أنباء عن وقع اشتباكات في كينشاسا بين أنصار الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والائتلاف الرئاسي، وبين الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وقوات الأمن الوطني، حيث سقط عدة قتلى وجرح عدة أشخاص آخرين، مما أدى بالسلطات المدنية إلى حظر جميع تجمعات الحملات الانتخابية النهائية التي كان من المقرر أن تجري في ذلك اليوم. ويوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في لوبومباشي، وردت أنباء عن مقتل ستة أشخاص في هجومين مسلحين منفصلين كان الهدف منهما تعطيل عملية توزيع المواد الانتخابية.

٦ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، دشنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لجنة الوساطة الوطنية، المكلفة بتسهيل الحوار السياسي بين الأطراف الكونغولية المعنية، والتشجيع على حل المنازعات الانتخابية السلمية. وعملت هذه اللجنة، المؤلفة من سبعة أفراد كونغوليين، مع المرشحين للرئاسة في الجهود الرامية إلى تبديد التوترات الناجمة عن المنازعات الانتخابية.

٧ - وقد واجهت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة تحديات لوجستية كبيرة في إيصال المواد الانتخابية إلى حوالي ٠٠٠ ١٧ مركز اقتراع و ٠٠٠ ٦٤ مكتب اقتراع. وبالإضافة إلى الوسائل الجوية التي قدمتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعم إضافي من بعثة الأمم المتحدة (انظر الفقرات من ٣٩ إلى ٤١)، قدمت حكومة جنوب أفريقيا ست طائرات مروحية، وقدمت حكومة أنغولا ست طائرات مروحية وطائرتين، وقدمت حكومة جمهورية الكونغو طائرتين مروحيتين لنقل المواد الانتخابية.

٨ - وعلى الرغم من وجود تحديات لوجستية كبيرة، بدأ الاقتراع للانتخابات الرئاسية والتشريعية كما كان مقررا له في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ واستمر في بعض الأماكن حتى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وكان من بين التحديات اللوجستية الكبرى ما ذُكر أنه نقص أفادت أوراق الاقتراع الرئاسي مما أدى إلى نقل عدد إضافي من أوراق الاقتراع قدره ١,٥ مليون في كينشاسا ولوبومباشي من جنوب أفريقيا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وكان هناك أيضا بعض اللبس في ما يتعلق بتسجيل الناخبين وموقع عدة مراكز اقتراع.

٩ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت اللجنة الانتخابية عن النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية، التي أفادت بأن الرئيس كابيلا حصل على ٩٤٤ ٨٨٠ ٨ صوتا (٤٨,٩٥ في المائة)، يليه السيد تشيسيكيدي الذي حصل على ٧٧٥ ٨٦٤ ٥ صوتا (٣٢,٣٣ في المائة)، والسيد كاميرهه الذي حصل على ٣٧٢ ٤٠٣ ١ صوتا (٧,٧٤ في المائة). وأوضحت اللجنة الانتخابية أن ما يقرب من ١٩ مليون، حوالي ٥٩ في المائة، من الناخبين المسجلين البالغ عددهم ٣٢ مليون ناخب أدلوا بأصواتهم.

١٠ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أحالت اللجنة الانتخابية النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية على المحكمة العليا للمصادقة عليها. وفي اليوم ذاته، تقدم السيد كاميرهه بالالتماس الوحيد الذي تلقته محكمة العدل العليا والذي يدعو فيه إلى بطلان النتائج المؤقتة التي أعلنتها اللجنة الانتخابية، وذلك بسبب مخالفات مزعومة حدثت في هذه العملية. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، رفضت المحكمة التماس السيد كاميرهه، وصادقت من دون تغيير على النتائج المؤقتة التي أعلنتها اللجنة الانتخابية، وأعلنت أن السيد كابيلا هو الفائز في الانتخابات الرئاسية.

١١ - وأعرب عدد من مرشحي المعارضة عن قلقهم بشأن العملية الانتخابية ورفضوا النتائج. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أصدر السيد كينغو وا دوندو ومرشحيْن آخرين للرئاسة بيانا مشتركا يقترحون فيه إلغاء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ووضع ''جدول زمني واقعي لتنظيم جولة جديدة من الانتخابات تجريها الحكومة الانتقالية''. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، وصف السيد تشيسيكيدي النتائج المؤقتة التي أعلنتها اللجنة الانتخابية بأنها ''عمل استفزازي''، ونصَّب نفسه رئيساً منتخباً ودعا إلى ''تدخل المجتمع الدولي''. وفي بيان آخر صدر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أوضح السيد تشيسيكيدي، في معرض تأكيد دعوته مجددا إلى التزام الهدوء، أنه سيؤدي اليمين الدستورية لتولي منصب الرئيس في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في الملعب الرئيسي في كينشاسا. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اعترف الرئيس كابيلا خلال مؤتمر صحافي بأن أخطاء قد وقعت في كيفية إجراء الانتخابات، ولكنه قال إنها لم تكن ذات صبغة تشكِّك في النتائج التي أعلنتها اللجنة الانتخابية.

١٢ - وقد جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية تحت مراقبة منظمات حكومية دولية عدة، من بينها عدد من المنظمات الأفريقية، وهي الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، وبعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي، ورابطة البرلمانيين الأوروبيين للعمل من أجل أفريقيا. وحضرها أيضا مراقبون عن منظمات غير حكومية دولية، ولا سيما مركز كارتر، والمعهد الديمقراطي الوطني، والمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا، ومنظمة العمل من أجل انتخابات حرة وشفافة، والشبكة الأوروبية لأفريقيا الوسطى. وموّلت حكومة سويسرا نشر ٢٠٠ ٤٨ مراقب وطني في حين تولى مركز كارتر تدريب ونشر ٣٤٠ ٦ مراقبا آخر ومول المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة نشر ٠٠٠ ٨ مراقب. ووفقا للجنة الانتخابية، كانت هناك ٧٨٥ مراقب لدولي وأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ مراقب وطني معتمدين للانتخابات الرئاسية والتشريعية. كما كان معتمدا أيضا لدى اللجنة الانتخابية ممثلو الأحزاب السياسية وبعض الشهود لمراقبة عمليتي الاقتراع وفرز الأصوات.

١٣ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أصدر الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بيانا مشتركا رحبوا فيه بإجراء الانتخابات بنجاح وعلى نحو مُرض إلى حد كبير على الرغم من التحديات الفنية واللوجستية وأعمال العنف المعزولة المؤسفة التي صاحبت الانتخابات. وأعلن مركز كارتر

في بيان صدر يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أن العملية افتقرت إلى المصداقية بسبب حالات عدة من سوء إدارة هذه العملية، لكنه أشار إلى أن ذلك لم يؤثر بالضرورة في ترتيب المرشحين للرئاسة في الانتخابات. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أصدرت بعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي بيانا يسلط الضوء على ما شاب عمليات جمع النتائج وتصنيفها ونشرها من انعدام شفافية ومخالفات. وأشارت بعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي إلى أن ما يصل إلى ١,٦ مليون صوت في الانتخابات الرئاسية لم تُحتسب وأن الضمانات التي تكفل وجود عملية كافية لتجميع نتائج، وخصوصا نشر النتائج ليطلع عليها عامة الناس خارج كل مركز اقتراع، لم تُحترم في بعض المناطق.

١٤ - كما صدر عدد من التصريحات عن هيئات المجتمع المدني والمنظمات الدينية الكونغولية، بما فيها المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، الذي نشر أكبر بعثة للمراقبين قوامها حوالي ٣٠ ٠٠٠ مراقب في جميع أنحاء البلاد. وانتقدت غالبيتها سوء الإدارة وانعدام الشفافية في سير الانتخابات، وشجبت أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات ودعت اللجنة الانتخابية والسلطات القضائية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح ذلك الوضع.

١٥ - وكانت ردود فعل الشركاء الدوليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية متباينة. فقد أصدرت بعض البلدان، من بينها بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بيانات رسمية أعربت فيها عن قلقها الشديد إزاء المخالفات التي لوحظت في العملية الانتخابية مشيرة في الوقت ذاته إلى أنها ربما لم تكن لتغيِّر نتائج الانتخابات. وأكد عدد من الشركاء على أهمية تعزيز الشفافية في عملية فرز الأصوات في الانتخابات التشريعية وكذلك الانتخابات الإقليمية والمحلية القادمة. ورحبت حكومات أخرى، بما فيها حكومة جنوب أفريقيا، باختتام العملية الانتخابية بنجاح في حين أشارت إلى التحديات اللوجستية الكبيرة المصادفة فيها. وفي اجتماع قمة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى عقد يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في كمبالا، دعت أوغندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا في بيان مشترك صادر عنها جميع الأطراف الكونغولية إلى قبول النتائج والتركيز على المرحلة المقبلة من إعادة إعمار البلاد.

١٦ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أدى السيد كابيلا اليمين الدستورية لينصَّب رئيساً للجمهورية على يد رئيس القضاة في المحكمة العليا لولاية ثانية مدتها خمس سنوات. وحضر الحفل شخصيات بارزة من بينها خصوصا روبرت موغابي رئيس زمبابوي ووزراء عدد من البلدان

في المنطقة، والسفراء المعتمدين في كينشاسا، وممثلي الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونائب ممثلي الخاص ومنسِّق الشؤون الإنسانية المقيم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٧ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، علقت اللجنة الانتخابية عملية تجميع نتائج الانتخابات التشريعية بسبب بعض المخالفات المبلَّغ عنها. واستأنفت اللجنة الانتخابية عمليتي فرز الأصوات وإعلان النتائج الأولية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وصل فريق من الخبراء التقنيين الدوليين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم العملية. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، أعلنت اللجنة الانتخابية أنها ستؤجل لبضعة أيام نشر النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية الذي كان مقررا أصلا في ١٣ كانون الثاني/يناير.

١٨ - واتسم الوضع الأمني بعد الانتخابات بوجود عدد متزايد من قوات الأمن الوطني في كينشاسا وغيرها من المدن، وحدوث أعمال عنف بين الفينة والأخرى وانتهاكات لحقوق الإنسان (انظر الفقرتين ٤٦ و ٤٧). وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، نظم السيد تشيسيكيدي حفل أداء اليمين الدستورية لتنصيب نفسه رئيساً في مقر إقامته في كينشاسا. واستخدمت عناصر الشرطة الوطنية الغاز المسيل للدموع في بعض أرجاء المدينة لتفريق الحشود الذين تجمعوا دعماً للسيد تشيسيكيدي والذين وردت أنباء عن اعتقال عدد منهم. وذُكر أن شخصا واحدا على الأقل قد قتل وأصيب آخر. وتقوم البعثة حاليا بالتحقيق في تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها عمليات إعدام واعتقالات تعسفية قامت بها عناصر من الأمن الوطني، ولها صلة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية.

مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وماني‌يما وكاتانغا

١٩ - أُنجزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عملية تنظيم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية. وقد أُعيد نشر وحدات هذه القوات لسد الثغرات الأمنية واستئناف العمليات العسكرية. وشنت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٠ عمليات عسكرية، بما فيها ٣ عمليات مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية ردع أنشطة الجماعات المسلحة وتعزيز حماية المدنيين، وخاصة في مقاطعتي كيفو.

٢٠ - وفي كيفو الشمالية، لم تتوقف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجبهة الديمقراطية الأوغندية الموحدة عن ممارسة أنشطتهما. غير أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ما برحت تضعف تحت تأثير الضغط العسكري والقضائي والجهود المبذولة لتشجيع مقاتليها على الاستسلام. ففي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، استسلم قائد كبير من قادة هذه القوات، هو ''العقيد'' أماني، مع ثلاثة عناصر من أفرادها، للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو

الديمقراطية في إقليم روتشورو. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، زُعم مقتل ''المقدم'' صديقي على أيدي عناصر من جماعة الماي – ماي شيكا في إقليم واليكالي. ويقال إنه كان ضالعاً في عمليات الاغتصاب الجماعي وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى التي ارتكبها تحالف من الجماعات المسلحة، بما في ذلك جماعة الماي – ماي شيكا، على طول محور كيبوا – مبوفي في إقليم واليكالي في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٠. واستسلم خمسون عنصراً من عناصر جماعة الماي – ماي شيكا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بُعيد موت صديقي. وتشير التقارير إلى مقتل اثنين آخرين من كبار قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أثناء المعارك التي جرت في الفترة ما بين ٣ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢١ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، رفضت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية إثبات التهم الموجهة إلى الأمين التنفيذي لهذه القوات، كاليكست مباروشيمانا، والتي يُزعم فيها ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في مقاطعتي كيفو في عام ٢٠٠٩، وأمرت بإخلاء سبيله. ورُفض طعن قدمه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر لتعليق أمر إخلاء السبيل، فأخلي سبيل السيد مباروشيمانا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ويوجد حاليا على ذمة التحقيق في فرنسا بشأن ضلوعه المزعوم في جرائم ارتكبت أثناء الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤.

٢٢ - ومُنح قادة سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب عددا من المناصب القيادية التي استحدثت في إطار عملية تنظيم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، ظل عدد من عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب يحتفظ بهياكل قيادة ومراقبة موازية داخل هذه القوات ورفض الامتثال لأوامر تقضي بنقلهم إلى خارج مناطق عملياتهم الحالية. ورغم تكبد الجبهة الديمقراطية الأوغندية الموحدة العديد من الخسائر نتيجة لتكثيف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية العمليات من جانب واحد ضدها في إقليمي بيني ولوبيرو، فقد واصلت الجبهة التصدي لهذه القوات خلال انسحابها إلى جبال رويتروري، وتوسيع نطاق أنشطتها في قضاء إيتوري الواقع في المقاطعة الشرقية.

٢٣ - وفي كيفو الجنوبية، اندلعت توترات عرقية جديدة بين طائفتي بابيمبي وبانيامولينغه في أقاليم المرتفعات العليا التابعة لقضاء فيزي. وظلت الحالة هشة في بعض الأجزاء من أقاليم شابوندا وكاليهي الشمالية والمرتفعات الوسطى والمرتفعات العليا، وفي بعض المناطق الواقعة على شواطئ بحيرة تنغانيكا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أجبرت العمليات العسكرية التي شنتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد جماعة الماي – ماي ياكوتومبا، التي

أقامت تحالفا ضعيفاً مع قوات التحرير الوطنية البوروندية، هذه الجماعة على إخلاء شبه جزيرة أوبواري وبعض الأجزاء من شواطئ بحيرة تنغانيكا، مع أنها ظلت ترتكب أعمال القرصنة وتشن هجمات أخرى في المنطقة. ووردت تقارير عن محاولات قامت بها هذه الجماعة لإقامة تحالفات جديدة مع جماعات الماي – ماي الأخرى. ولم يكتمل بَعْدُ إدماج القوات الجمهورية الاتحادية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وواصل بعض عناصر القوات الجمهورية الاتحادية القيام بأنشطة الميليشيات.

٢٤ - وفي الفترة ما بين ١ و ٤ كانون الثاني/يناير، قُتل ما يقدر بنحو ٤٥ شخصا على يد محاربين يشتبه بانتمائهم إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وشُرد داخليا ما يقرب من ٢ ٧٠٠ شخص خلال هجمات شُنّت على عدة قرى نائية في إقليم شابوندا، الواقع في كيفو الجنوبية. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، نفذت بعثة منظمة الأمم المتحدة مهمة استطلاع في المنطقة، وفي ٦ كانون الثاني/يناير أقامت البعثة قاعدة متنقلة في لوبيمبي وأرسلت دوريات إلى المناطق المتضررة الأخرى. وبالتنسيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، أجلت البعثة أيضا عددا من المدنيين المصابين بجروح بالغة. وقامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا بنقل وحدات إلى المنطقة. وخططت البعثة لإيفاد مهمة متعددة الاختصاصات إلى شابوندا لتقييم الاحتياجات المتعلقة بالحماية، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإرسال فريق تحقيق إلى المنطقة حالما تسمح الأوضاع الأمنية الميدانية بذلك.

٢٥ - وفي ماني‌يما، أُفيد عن وقوع اشتباكات بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إقليم كابامباري. وفي كاتانغا، ظل الوضع الأمني متوترا بسبب وجود عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيسينغه، ووصول أعداد كبيرة من المواطنين الكونغوليين الذين طردوا من أنغولا إلى كابانغا، ووجود محاربين سابقين من جماعة الماي – ماي في ماليمبا نكولو وميتوابا وبوكاما. وأدت الحملة الانتخابية إلى تفاقم التوترات العرقية بين سكان كاتانغا وكاساي في منطقة لوبومباشي.

المقاطعة الشرقية

٢٦ - أشارت معلومات قدمها أفراد تابعون لجيش الرب للمقاومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى احتمال أن يتزايد تشتت هذا الجيش في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والمنطقة دون الإقليمية في جنوب السودان، وإلى احتمال أن يكون الضعف قد أخذ يدب في صفوفه. وانخفض أيضا عدد حالات الفظائع المبلغ عنها التي ارتكبها جيش الرب ضد المدنيين في ويلي العليا وويلي السفلى في المقاطعة الشرقية في الفترة

ما بين تشرين الأول/أكتوبر وأوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حتى عندما كانت هذه الجماعة لا تزال قادرة على شن هجمات. وشنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عددا من العمليات من جانب واحد استهدفت كبح أنشطة جيش الرب للمقاومة حول متنزّه غارامبا الوطني. وشنت بعثة الأمم المتحدة أيضا عملية من جانب واحد وثلاث عمليات مشتركة ضد جيش الرب للمقاومة. وشُنّت إحدى هذه العمليات التي سُمّيت ”عملية سانتا كلوس“ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بهدف حماية المدنيين خلال فترة أعياد الميلاد حيث كان جيش الرب للمقاومة يشن فيها في الماضي هجمات مفرطة الوحشية ضد المدنيين. وفي إطار هذه العملية، أنشأت بعثة الأمم المتحدة ١٣ قاعدة عمليات متنقلة في ويلي العليا وويلي السفلى وكثّفت تسيير الدوريات.

٢٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أعلنت حكومة الولايات المتحدة إيفاد ١٠٠ مستشار عسكري إلى المناطق التي تضررت من جراء الأعمال التي قام بها جيش الرب للمقاومة في المنطقة دون الإقليمية، وذلك بغية تعزيز جهود القوات المسلحة الوطنية في عملياتها ضد هذا الجيش. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أذن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بمبادرة تعاون إقليمي ضد جيش الرب للمقاومة لفترة مبدئية مدتها ستة أشهر. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عيّن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي السيد فرانسيسكو ماديرا من موزامبيق مبعوثا خاصا له بشأن جيش الرب للمقاومة. وفي الفترة ما بين ٣ و ٧ كانون الثاني/يناير، قام المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي وممثلي الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمنطقة وسط أفريقيا، أبو موسى، بزيارة البلدان المتضررة لإجراء مشاورات تتعلق بجيش الرب للمقاومة.

٢٨ - وفي مقاطعة إيتوري، لا يزال التهديد الذي تشكله جماعات الميليشيا قائما، ولا سيما الجبهة الشعبية للعدالة في الكونغو، وجبهة إيتوري للمقاومة الوطنية. ففي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، هاجمت إحدى جماعات الميليشيا دورية تابعة لبعثة الأمم المتحدة في منطقة بونيا. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، شنت بعثة الأمم المتحدة ”عملية سانتا كلوس - إيتوري“ لكفالة حماية المدنيين خلال فترة أعياد الميلاد ورأس السنة.

الحالة الإنسانية

٢٩ - أدى انعدام الأمن واندلاع الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى عمليات نزوح جديدة للسكان في المقاطعات الشرقية. فقد شُرّد أكثر من ٠٠٠ ١٥ شخص في مقاطعتي كيفو ونحو ٠٠٠ ١٧ شخص في مقاطعة مانييما. وتشير تقديرات الوكالات الإنسانية إلى وجود حوالي ١,٧١ مليون شخص

من المشردين داخليا في مقاطعتي أويلي، ومانييما، ومقاطعتي كيفو، وكاتانغا الشمالية وكاتانغا الوسطى في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ويشمل هذا الرقم نحو مليون من المشردين داخليا في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وحوالي ٠٠٠ ٥٠٠ شخص في المقاطعة الشرقية.

٣٠ - ولا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية تشكل مبعث قلق كبير للأمم المتحدة وللشركاء غير الحكوميين في مجال الأنشطة الإنسانية. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، سُجّل ١٦٦ حادثا أمنيا ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قُتل خمسة كونغوليين يعملون في المجال الإنساني في كيفو الجنوبية على أيدي عناصر الماي - ماي ياكوتومبا في ما بدا أنه هجوم شُنّ بدافع الانتماء العرقي.

٣١ - وفي أعقاب اجتماع ثلاثي الأطراف عُقد في لواندا يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفق الأطراف الثلاثة على القيام بعمليات إعادة إلى الوطن في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ولاحقا، عاد إلى أنغولا ١ ٢٦٤ لاجئا أنغوليا في مقاطعة الكونغو السفلى و ٢٧٤ لاجئا في مقاطعة كاتانغا. وفي غضون ذلك، استمر طرد المواطنين الكونغوليين من أنغولا، وصاحب ذلك في بعض الحالات ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال عنف جنسي وجنساني نُسبت إلى قوات الأمن الأنغولية. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أفادت التقارير بطرد ٠٠٠ ٨٥ شخص، عانى العديد منهم من تجاوزات خطيرة في حقوق الإنسان، شملت أكثر من ٧٠٠ ٣ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني التي تم الإبلاغ عنها.

٣٢ - وسُجّل أكثر من ٠٠٠ ١٢٦ حالة إصابة بالحصبة منذ تفشي هذا الوباء في أوائل عام ٢٠١١، وخاصة في مقاطعتي كاتانغا وكاساي الشرقية، أدت إلى وفاة حوالي ٦٠٠ ١ شخص معظمهم من الأطفال. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، بدأت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية، خطة للاستجابة الفورية والمتوسطة الأجل تشمل توفير اللقاحات والعلاج في مقاطعات باندوندو، والكونغو السفلى، وكينشاسا، وكيفو الشمالية. واستمر تفشي داء شلل الأطفال، إذ سُجّلت ٩٢ حالة إصابة في مقاطعات باندوندو، والكونغو السفلى، وكاساي الغربية، وكاتانغا، وكينشاسا، ومانييما. واستمر تفشي وباء الكوليرا في مقاطعات باندوندو، وخط الاستواء، وكينشاسا، والمقاطعة الشرقية، إذ سُجّلت نحو ٩٥٢ ٧ حالة إصابة، بما في ذلك ٤٣١ حالة وفاة. وساعد تدخل الأطراف الإنسانية الممولة من الصندوق

المركزي لمواجهة الطوارئ في الحد من معدلات الوفيات من ١١ و ١٢ في المائة من الحالات المسجلة في حزيران/يونيه إلى ٥ و ٦ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. غير أن الوباء استمر في التفشي ليصل إلى مناطق جديدة، حيث أُبلغ عن وقوع ٥١٣ ٢١ حالة إصابة بالكوليرا و ٥٧٥ حالة وفاة في عام ٢٠١١. ولا يزال مستوى سوء التغذية خطيرا، ولا سيما سوء التغذية الحاد لدى الأطفال دون سن الخامسة، في المقاطعات الغربية.

٣٣ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أطلق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية النداءات الإنسانية الموحدة العالمية لعام ٢٠١٢، بما يشمل طلب الحصول على مبلغ ٧١٩ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسعى النداء الإنساني لعام ٢٠١١ المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى الحصول على مبلغ ٧٢١ مليون دولار، وتم تمويله بنسبة ٦٢ في المائة.

التطورات الإقليمية

٣٤ - في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقّع رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما والرئيس جوزيف كابيلا اتفاقا مبدئيا لإنشاء سد غران إنغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية الواقع عند شلالات إنغا على نهر الكونغو في مقاطعة الكونغو السفلى. وأفيد بأن السد سيكون أكبر مشروع لتوليد الطاقة الكهرمائية في العالم إذ بإمكانه توليد نحو ٤٠ ٠٠٠ ميغاواط.

٣٥ - وفي يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وخلال اجتماع القمة العادي الرابع لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي عُقد في كمبالا، انتُخب مرشح جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد نتومبا لوابا، الأمينَ التنفيذي الجديد للمنظمة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير. وأصدر المشاركون في اجتماع القمة، الذي تضمن جلسة خاصة عن العنف الجنسي والجنساني، إعلانا يهدف إلى منع الإفلات من العقاب وإنهائه فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني في الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

ثالثا - تنفيذ البعثة لولايتها

حماية المدنيين

٣٦ - قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وتمشيا مع استراتيجية حماية المدنيين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بوضع وتنفيذ خطة مشتركة للطوارئ لتلبية احتياجات الحماية

الخاصة خلال الفترة الانتخابية. وفي إطار هذه الخطة، قامت البعثة بإعادة نشر بعض الجنود ورجال الشرطة، بما في ذلك ما يقرب من ٤٠٠ ١ من الأفراد النظاميين المنتشرين في كينشاسا، والذين قاموا بإجراء دوريات نشطة قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها. وبما أن ما يقرب من ٩٤ في المائة من قوات البعثة توجد في المحافظات الشرقية، فقد وُضِعت عدة وحدات على أهبة الاستعداد للانتشار السريع في جميع أنحاء البلاد في حال تدهور الوضع الأمني.

٣٧ - وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قامت البعثة بتنفيذ ١٣ مهمة لأفرقة الحماية المشتركة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا وإيتوري وويلي العليا. وفي الإجمال، نُفذت ٤٦ بعثة لأفرقة الحماية المشتركة في عام ٢٠١١. وقد مكّنت المرحلة التجريبية الأولى لـ ٢٤ من شبكات الإنذار المجتمعية التي أُنشئت في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية أكثر من ٢٠٠ من المجتمعات المحلية في المناطق المعزولة من الاتصال بالسلطات المحلية و/أو بالبعثة من خلال مساعدي شؤون الاتصال المجتمعي التابعين للبعثة، وذلك بغرض الإنذار وطلب التدخل في حال تعرضها للتهديد. وبدأ خلال الفترة المشمولة بالتقرير إنشاء ٢٠ شبكة إنذار مجتمعية إضافية. ويجري استكمال شبكات الإنذار المجتمعية بمشروع لأجهزة اللاسلكي العالية التردد يجري تنفيذه من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية الشريكة لصالح بعض المناطق غير المشمولة بتغطية الهاتف المحمول.

٣٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، نظمت البعثة برنامجين لتدريب المدربين على حماية المدنيين وتدريبا عاما لـ ١٧٥ من الموظفين في كينشاسا وغوما وبوكافو وبونيا، وذلك بالشراكة مع مركز كوفي أنان الدولي للتدريب على حفظ السلام. كما قامت البعثة أيضا، وبدعم تقني من منظمة 'البحث عن أرضية مشتركة'، بتنظيم حلقات عمل لتسوية النزاعات في ويلي السفلى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تهدف إلى تسهيل التعايش السلمي بين الرعاة من قبيلة مبورورو والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمعات المحلية والسلطات العامة المحلية.

الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات

٣٩ - قدمت البعثة المشورة التقنية إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وكذا تقديم الدعم اللوجستي للتوزيع الناجح لـ ٩٧٧ ٣ طنا من المواد الحساسة وغير الحساسة على ١٥ مركزا و ٢١٠ مراكز فرعية في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية دعما للانتخابات الرئاسية والتشريعية، وذلك ضمن إطار زمني ضيق للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن اللجنة الانتخابية قامت بتوزيع المواد الانتخابية على حوالي ٠٠٠ ١٧ مركز اقتراع و ٠٠٠ ٦٤ مكتب اقتراع، نقلت البعثة المواد إلى ٤٠٠ مركز اقتراع في مناطق اعتُبرت غير آمنة

و/أو نائية. وبالتعاون الوثيق مع البعثة، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بدعم اللجنة الانتخابية في استكمال سجل الناخبين، وشراء مواد التدريب والتوعية الانتخابية، ودفع البدلات عن طريق اللجنة الانتخابية لحوالي ٠٠٠ ٣٣٦ من موظفي الانتخابات الوطنيين و ٠٠٥ ٨٤ من أفراد الشرطة، وبتوفير الدعم المؤسسي للمركز الوطني لمعالجة البيانات، وبإنشاء موقع للجنة الانتخابية على شبكة الإنترنت، وتيسير عقد الاجتماعات بين اللجنة الانتخابية والعديد من الجهات الفاعلة المعنية بالانتخابات.

٤٠ - وواصلت البعثة جهودها في مجال المساعي الحميدة، بما في ذلك تقديم الدعم إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لتسهيل الحوار من خلال عقد اجتماعات منتدى الأحزاب السياسية، واللجنة الانتخابية والأحزاب السياسية، ومنظمات الشباب، وكذلك العديد من الاجتماعات على المستويين الوطني والإقليمي لممثلي الأحزاب السياسية والزعماء الدينيين. وفي هذا الصدد، قامت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في تنظيم ٢٦ حلقة عمل للشباب في كينشاسا وفي كل من المقاطعات لتوعية الشباب بدورهم في ضمان توفير بيئة سلمية للانتخابات. كما ساعدت البعثة في عقد حلقة عمل دون إقليمية بشأن المسائل الجنسانية والدبلوماسية الوقائية في غوما في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، حضرها ١٢٠ مشاركا من أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. واعتمدت حلقة العمل إعلانا بشأن الوقاية من العنف الانتخابي، وأوصت باستراتيجيات لتعزيز آليات السلام والأمن في منطقة البحيرات العظمى خلال الانتخابات. وعلاوة على ذلك، أجرت البعثة حملة توعية بالقضايا الجنسانية بالتعاون مع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمعهد الوطني الديمقراطي تم خلالها تدريب حوالي ٩٠٠ امرأة مرشحة للانتخابات التشريعية و ٥١٥ من مدربي النساء المرشحات لانتخابات مجالس المقاطعات والمجالس المحلية بشأن القضايا الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، قام راديو أوكابي ببث برامج لتثقيف الناخبين باللغة الفرنسية وأربعة من اللغات المحلية، كما دعم مشاركة مجموعة من الجهات السياسية الفاعلة في المناظرات والحوارات والمناقشات السياسية الإذاعية. وشمل ذلك إجراء مقابلات إذاعية مع العديد من المرشحين للرئاسة.

٤١ - وبالإضافة إلى إكمال تدريب ست من وحدات مكافحة الشغب في كينشاسا، التي تضم ٠٠٠ ٣ من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية، نظمت البعثة تدريبا متخصصا في أمن الانتخابات لفائدة ٥٣١ ١٥ من ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية، من بينهم ٩٨٤ شرطية، و ١٨٠ من ضباط الشرطة الآخرين و ٥٠ من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الفترة من ١٠ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أجرت كل من الشرطة

الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والبعثة تقييما أمنيا مشتركا للمقاطعات بقيادة المفوض العام للشرطة الوطنية الكونغولية. كما قدمت شرطة البعثة المشورة التشغيلية إلى الشرطة الوطنية الكونغولية وساعدت في نقل الأفراد والمعدات إلى المناطق المعنية.

تحقيق الاستقرار والتقدم المحرز في تحقيق نهج منسق يُفضي إلى بناء السلام

٤٢ - وقّع الرئيس كابيلا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر مرسوما رئاسيا يقضي بتمديد برنامج تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة من الحرب حتى حزيران/يونيه ٢٠١٤. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أكملت البعثة وشركاؤها وضع المرحلة الثانية من الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار: خطة أولويات تحقيق الاستقرار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. وتحدد الخطة ٣٧ مشروعا من المشاريع ذات الأولوية تهدف إلى توسيع الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار في مقاطعات كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، والمقاطعة الشرقية، ومانيما، وكاتانغا.

٤٣ - وفي إطار الإستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، تم في كيفو الجنوبية إصلاح أجزاء من طريق بركة - فيزي - مينيمبوي وطريق أوتوبورا - موسينغي. كما انتهت أشغال بناء حاميتين اثنتين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإصلاح جسر هومبو على الطريق الرئيسي الرابط بين كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وقد نُقِلت أول مجموعة مكونة من ٩٠ سجينا إلى سجن روتشورو الذي شُيِّد حديثا، وبدأ التخطيط لنقل السجناء إلى سجن بونياكيري، الذي تم الانتهاء منه أيضا. وفي إيتوري، تم الانتهاء من تشييد ١٠ مراكز للشرطة، وتلقى ٨٠ من ضباط الشرطة تدريبا متخصصا في مكافحة العنف الجنسي.

٤٤ - وأكملت البعثة، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، وضع إطار الأمم المتحدة الانتقالي لجمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. ويوضح الإطار الانتقالي المجالات العامة للأنشطة المشتركة والتعاون بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وذلك بهدف ضمان الاتساق وتجنب الازدواجية. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قُدِّم إلى الجهات المانحة مشروع برنامج توطيد السلام، الذي أُعد بالتشاور مع الجهات الحكومية الرئيسية المعنية. وسيُعرض على الحكومة للموافقة النهائية عليه خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢.

٤٥ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١، والذي احتلت جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا له، المرتبة السابعة والثمانين بعد المائة من بين ١٨٧ بلدا مدرجا في مؤشر البرنامج المتعلق بالتنمية البشرية لعام ٢٠١١.

حقوق الإنسان

٤٦ - أصدرت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ تقريرا يوثق ١٨٨ من انتهاكات حقوق الإنسان ذات الدرجات المتفاوتة من الشدة والمرتبطة بالعملية الانتخابية، التي وقعت في الفترة بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وثق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان ٢٢١ انتهاكا إضافيا لحقوق الإنسان مرتبطة بالانتخابات، يُزْعَم أنها ارتكبت غالبيتها عناصر من الأمن الوطني. وفي معظم الأحيان، كانت تلك الانتهاكات تتعلق بانتهاك حرية الفرد في التعبير، وحقه في السلامة الجسدية، وحقه في الحرية والأمان الشخصي، والحق في حرية التجمع السلمي. وأُفيد أيضا عن وقوع العديد من حالات الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة، التي تعرض لها بصفة أساسية أنصار المعارضة السياسية، في جميع أنحاء البلاد، وكانت ترتبط في غالبها بمحاولات التجمع السلمي. كما كانت هناك حوادث عنف وإخلال بالنظام العام ارتكبها أنصار الأحزاب السياسية.

٤٧ - وعلى وجه الخصوص، تأكد من تحقيق في مجال حقوق الإنسان يجريه حاليا مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان بأن ما لا يقل عن ٢٧ شخصا قد قُتلوا، وأن آخرين قد جُرِحوا في كينشاسا في الفترة ما بين ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بوسائل عدة ، منها إطلاق النار من قبل عناصر من قوات الأمن الوطني، ومن ضمنها الحرس الجمهوري. ووردت تقارير عن حوادث مماثلة من الكونغو السفلى وكيفو الشمالية وكاساي الغربية، وكاساي الشرقية، يجري أيضا التأكد من صحتها وإخضاعها لمزيد من التحقيق. وفي أجزاء أخرى من البلاد، أُفيد بأن عناصر من قوات الأمن الوطني ارتكبت خلال الفترة نفسها العديد من عمليات القتل، بما في ذلك قتل شخص واحد على الأقل في متادي، وشخص آخر في كيفو الشمالية ، وشخصان في كاساي الغربية، وشخصان في كاساي الشرقية.

٤٨ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أُلقي القبض في غوما بكيفو الشمالية على خمسة أعضاء من الأحزاب السياسية المعارضة، بمن فيهم ممثل حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي بالمحافظة ومرشح حزب الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية للجمعية الوطنية، وذلك في أعقاب محاولة لتنظيم احتجاج جماهيري تم تفريقه بسرعة من قبل الشرطة. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، برّأت محكمة في غوما أربعة من المتهمين الخمسة لعدم كفاية الأدلة. وحُكم على المتهم الخامس بالسجن لمدة ١٢ شهرا، شاملة

السجن لمدة ٦ أشهر مع وقف التنفيذ. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ألقى موظفون من الشرطة الوطنية الكونغولية القبض في بوتيمبو على خمسة أعضاء في حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وعضوين من حزب الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية لانتقادهم العملية الانتخابية في مكان عام. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وبعد تدخل من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، أمر المدعي العام بالإفراج عنهم. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، برّأت محكمة في بوكافو ١١ عضوا من أحزاب المعارضة من تهمة المشاركة الإجرامية في تمرد، وذلك عقب محاولتهم تنظيم احتجاج جماهيري في فترة كانت المظاهرات السياسية فيها ممنوعة من قبل سلطات المقاطعة. وأُفرج عنهم من الاحتجاز السابق للمحاكمة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٤٩ - وظلت الجماعات المسلحة تشكل خطرا كبيرا على المدنيين في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وفي المقاطعة الشرقية. فقد وثّق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر من ٩٠ من انتهاكات حقوق الإنسان التي تمت على أيدي الجماعات المسلحة، التي يتكون معظمها من عناصر من ميليشيا الماي ماي، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الرب للمقاومة.

٥٠ - وأُحرز بعض التقدم في مكافحة الإفلات من العقاب. فقد عَقَدت العديد من المحاكم المتنقلة محاكمات في جميع أنحاء البلاد، تم بعضها بدعم من البعثة. وعَقَدت محكمة إيسيرو العسكرية في المقاطعة الشرقية جلسات استماع متنقلة في الفترة من ١٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ حكمت خلالها على ٣٠ من الجنود وضباط الصف وأحد القادة التابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى أحد المدنيين، بعقوبات تراوحت بين السجن لستة أشهر والإعدام لارتكاب جريمة القتل العمد، والشروع في القتل والاغتصاب. وفي الفترة من ١ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، حكمت المحكمة العسكرية في كيفو الجنوبية على ١٢ جنديا تابعا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، من بينهم ١١ أدينوا بتهمة الاغتصاب، بالسجن لمدد تتراوح من خمس سنوات الى السجن مدى الحياة. وفي الفترة بين ١٥ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أصدرت محكمة عسكرية متنقلة في ماسيسي، بكيفو الجنوبية، الحكم على ١٨ شخصا، بمن فيهم اثنان من أفراد الشرطة الكونغولية الوطنية وأربعة من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالسجن لمدد تتراوح بين سنتين و ٢٠ سنة لارتكابهم أعمال عنف جنسي في حق فتيات قاصرات. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بدأت محاكمة ''العقيد'' ساندوكي كيروندا مايلي، وهو قائد سابق لميليشيا الماي ماي شيكا، وآخرين، في غوما فيما يتعلق بالاغتصاب الجماعي وغيره

من انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي ارتُكبت على طول طريق كيبوا – مبوفي في إقليم واليكالي بكيفو الشمالية، في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٠.

٥١ – إلا أنه لم يُحرز تقدم يُذكر بشأن القضايا الأخرى المتعلقة بالاغتصاب والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها تلك التي ارتُكبت في موتونغو والقرى المحيطة بها في إقليم واليكالي، وفي بوشاني وكالمباهيرو بإقليم ماسيسي بكيفو الشمالية، وغير ذلك من القضايا. ولم يتم حتى الآن القبض على مرتكبي هذه الجرائم، باستثناء أحد القادة المتورطين في جرائم الاغتصاب في واليكالي. وفي يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، برّأت المحكمة العسكرية في كينشاسا العقيد سفاري، وهو أحد الضباط الخمسة التابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتهمين بارتكاب جرائم الاغتصاب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، والذين بلّغ وفد من مجلس الأمن أسماءهم إلى الرئيس كابيلا في كينشاسا في أيار/مايو ٢٠٠٩، وذلك لعدم كفاية الأدلة. ولم تبدأ بعد محاكمة عناصر القوات الجمهورية الاتحادية الذين أُدمجوا مؤخرا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والمتهمين باغتصاب تسع نساء ونهب مركز صحي والعديد من منازل الأسر في كيكوزي بإقليم أوفيرا، بكيفو الجنوبية، في آذار/مارس ٢٠١١، بسبب عدم تعاون قادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الجنوبية مع سلطات القضاء العسكري.

العنف الجنسي

٥٢ – لقد كان اعتماد رؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الإعلان بشأن العنف الجنسي والجنساني الذي يقر بشدة تأثيرهما على كل من الفرد والأسرة والمجتمع والدولة في منطقة البحيرات العظمى (انظر الفقرة ٣٥)، بمثابة خطوة هامة لإشراك الدول الأعضاء في المؤتمر في هذه المسألة الهامة.

٥٣ – وفي الفترة الممتدة من ١٣ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قام فريق من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمتابعة التوصيات الواردة في تقرير الفريق المعني بسبل الانتصاف والتعويضات لضحايا العنف الجنسي، الصادر في ٣ آذار/مارس ٢٠١١ في إطار مشروع دفع تعويضات لضحايا العنف الجنسي في البلد الذي مولته حكومة البرازيل. وفي إطار المشروع نفسه، أبرم مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية اتفاق شراكة مع ثلاثة مراكز للمساعدة القانونية جديدة في مقاطعة خط الاستواء، لتسهيل احتكام ضحايا العنف الجنسي إلى القضاء.

٥٤ - وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تلقى ١٣١ ٢ من ضحايا العنف الجنسي المساعدة الطبية، وتلقى ٥٩٠ ١ الرعاية النفسية الاجتماعية، في حين استفاد ٥٦٨ من الضحايا من برامج إعادة الإدماج واستفاد ٣٤ من الإحالات القانونية. كما تم إحراز تقدم نحو استحداث نهج موحد لدعم الضحايا بعد إكمال إجراءات الإحالات الطبية والنفسية والقانونية وإعادة الإدماج بين الشركاء. وبتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية، دعم المكتب مكاتب الوحدات الخاصة لمكافحة العنف الجنسي التابعة للشرطة الوطنية الكونغولية في لوبومباشي. وفي مقاطعة كيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية، قامت البعثة بتدريب ١٣٠ مدربا عسكريا، و ٣٠ من كبار ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بينما أجريت دورات توعية لفائدة ٠٠٠ ٢ جندي من القوات المسلحة بشأن العنف الجنسي والجنساني.

الأطفال والنزاع المسلح

٥٥ - وثّقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ١٥٣ حالة لأطفال انفصلوا عن الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطني. وأنشأت وزارة العدل وحقوق الإنسان ووزارة الدفاع لجنة مشتركة، وعينتا مسؤولي اتصال لمناقشة خطة العمل لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي القوات المسلحة. إلا أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تصدر حتى الآن أي بيان رسمي تؤكد فيه التزامها بوضع هذه الخطة واعتمادها وتنفيذها. وشوهد أطفال يدلون بأصواتهم في العديد من المقاطعات وأفيد بأنهم اُستخدموا كشهود لأحزاب سياسية في بعض المناطق.

الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية

٥٦ - بمساعدة من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، اتخذت البلدان في المنطقة الفرعية، ولا سيما رواندا وبوروندي، تدابير لنشر الوعي بين شركات استغلال المناجم بالمبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٥٢ (٢٠١٠). وأطلقت هيئة الجيولوجيا والمناجم الرواندية مشروعا رائدا حول منح الشهادات الخاصة بالمعادن، وعقدت السلطات البوروندية عدداً من حلقات العمل لتوعية أصحاب المصلحة المعنيين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أعاد مسؤولو الحدود الرواندية ٨٠ طنا من المعادن المصادرة إلى السلطات الكونغولية بسبب تحسن إمكانية تتبع طرود حجر القصدير والكولتان والولفراميت.

٥٧ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أضافت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية اسم نتابو نتابيري شيكا، زعيم جماعة الماي ماي شيكا المسلحة، إلى قائمتها الخاصة بحظر السفر وتجميد أصول. وذكرت اللجنة أن جماعة الماي ماي شيكا كانت قد شنّت هجمات على مناجم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشمل ذلك السيطرة على مناجم بيسي في كيفو الشمالية وابتزاز السكان المحليين. ويواجه شيكا، الذي ترشح للانتخابات التشريعية، الاعتقال والملاحقة القضائية لتورطه المزعوم في عمليات الاغتصاب الجماعي وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها تحالف للجماعات المسلحة على طول طريق كيبوا - مبوفي في مقاطعة واليكالي خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٠.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/ونزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت البعثة إعادة ٢٥٣ من المقاتلين البالغين إلى وطنهم، معظمهم من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، و ٣٥٣ من المعالين و ٤ أطفال مرتبطين بالجماعات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، تم نزع سلاح ٧٧ مقاتلا كونغوليا من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا و ٧٤ طفلاً. ولا يزال عدد المقاتلين العاملين في هذه القوات، الذين يُقدَّر حاليا بأقل من ٠٠٠ ٢ مقاتل، في تراجع.

٥٩ - وواصلت البعثة من خلال شبكتها الإذاعية الإقليمية تعزيز جهود التوعية لتشجيع الانشقاق عن جيش الرب للمقاومة. وشارك اثنان وعشرون عنصراً من جيش الرب للمقاومة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن الذي تضطلع به البعثة بعد قيام جيش الرب للمقاومة بإطلاق سراح مجموعتين من المعالين. وبالتنسيق مع البعثة، ساعدت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وحكومة جنوب السودان، في توسيع نطاق تغطية شبكات الإذاعة الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، قامت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والجيش الشعبي لتحرير السودان، كل في منطقة عملياته، بتوزيع ٠٠٠ ٥٠ منشور عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن. وواصلت حكومة بوروندي رفض عودة المقاتلين البوروندديين السابقين. وفي الوقت نفسه، لا تزال عملية نزع سلاح ٠٠٠ ٤ ممن تبقى من المقاتلين الكونغوليين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم متوقفة.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٦٠ - لا تزال بقايا المتفجرات من مخلفات الحرب ومستودعات الذخيرة في المجتمعات المحلية تشكل تهديدا كبيرا على الأمن والسلامة. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أزالت البعثة متفجرات من مخلفات الحرب في أعقاب هجوم شنه مسلحون ضد منشأة لتخزين الذخيرة داخل معسكر تابع للقوات المسلحة في لوبومباشي. كما عمل مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام مع وحدات القوات المسلحة لتحسين الأمن المادي لمستودعات الذخيرة وإدارتها في غوما وكيسنغاني.

تقديم الدعم لتطوير قطاع الأمن

٦١ - لم تتح للبعثة سوى فرص ضئيلة لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتنسيق عملية إصلاح قطاع الأمن بسبب التركيز على الانتخابات الرئاسية والوطنية. وبموافقة وزير العدل، واصلت البعثة العمل مع السلطات الكونغولية لوضع بيانات مفصلة بشأن قدرات السلطة القضائية والمؤسسات الإصلاحية الكونغولية.

الشرطة

٦٢ - واصلت شرطة البعثة تقديم الدعم إلى الأمانة التنفيذية للجنة التوجيهية المعنية بإصلاح الشرطة لوضع الإطار القانوني لتنفيذ التشريعات الصادرة في آب/أغسطس ٢٠١١ بشأن إصلاح الشرطة، فضلا عن التشريعات المتعلقة بمركز أفراد الشرطة. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، استكمل تعداد أفراد الشرطة الوطنية الذي موّله الاتحاد الأوروبي ونفذته المنظمة الدولية للهجرة. ووفقا لنتائج التعداد، تضم الشرطة الوطنية الكونغولية ٠٩٧ ١١٠ فردا.

٦٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بدأت البعثة برنامجي تدريب أساسيين مدتهما ستة أشهر بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، في كابالاتا، بالمقاطعة الشرقية، وفي كاسانغولو، بمقاطعة الكونغو السفلى، لفائدة ٥٠٠ من مجندي الشرطة في كل موقع، وذلك بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سيادة القانون والمؤسسات الإصلاحية

٦٤ - بدعم من الاتحاد الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة، دعمت البعثة المبادرات التي تم إطلاقها خلال الفترة المشمولة بالتقرير والهادفة إلى تحسين القضاء المدني وحوسبة مؤسسات القضاء العسكري، على التوالي.

٦٥ - وفي ٧ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أصدرت مراسيم رئاسية أمراً بإحالة ٦١ قاضيا على التقاعد المبكر. وبناء على طلب مجلس القضاء الأعلى، دعمت البعثة إيفاد ٣٥٢ قاضياً معيناً حديثا للعمل في ثماني مقاطعات. ويعد إيفاد هؤلاء القضاة جزءا من الخطة التي وضعها مجلس القضاء الأعلى لتعزيز النظام القضائي بتعيين ٤٩٠ مدعيا عاما ضمن الهيئة القضائية. ولم تصدر بعد حتى وقت كتابة هذا التقرير موافقة وزير العدل وحقوق الإنسان على المشروع المشترك المتعدد السنوات لبرنامج دعم القضاء.

٦٦ - وساعدت البعثة وزارة الدفاع على إنشاء خمس خلايا لدعم هيئة الادعاء، تعمل أربعة منها في بوكافو وغوما وبونيا وكاليمي. ويتوقع إنشاء الخلية الخامسة في كيندو، بمقاطعة مانييما، في أوائل عام ٢٠١٢. وفي غوما، تقدم الخلية الدعم لمحاكمة مرتكبي الفظائع في واليكالي المزعومين في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٠ (انظر الفقرة ٥٠).

٦٧ - وتميزت فترة ما قبل الانتخابات بالاضطرابات في السجون، شملت إضرابات نفذها موظفو السجون، وأعمال شغب وفرار جماعي للمساجين. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير هروب حوالي ٦١٤ سجينا، حيث هرب ٤٠٢، منهم ١٢٩ جنديا من القوات المسلحة، من سجن كانغباي في بيني، بكيفو الشمالية، عندما هوجم في ليلة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، يزعم أن ذلك تم على يد عناصر ميليشيا الماي ماي. وفي ١ كانون الثاني/يناير، أسفرت محاولة اقتحام السجن المركزي في بوكافو، بكيفو الجنوبية، عن وفاة ٨ سجناء وإصابة ٤٧ آخرين. ولا تزال الأوضاع الصحية أيضاً مصدر قلق بالغ، حيث سُجلت ٢٢ حالة وفاة بين السجناء في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبدأت البعثة تشكيل أربع مجموعات عمل مشتركة بين الوكالات لإصلاح السجون بقيادة السلطات الكونغولية للمساعدة في أنشطة المسار السريع لإصلاح السجون. وأُجريت تقييمات لعدة سجون ولا تزال أشغال الإصلاح جارية في بعض المرافق.

عملية التقييم المشتركة

٦٨ - واصلت الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تقييم الحالة على أرض الواقع والتقدم المحرز صوب إنجاز الأهداف الواردة في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٩٩١ (٢٠١١). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، نُشرت أفرقة التقييم المشتركة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وفي المقاطعة الشرقية. ولاحظت الأفرقة نشر كتائب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المشكَّلة حديثا وكذلك تحسن فعالية هذه القوات في التصدي لوجود الجماعات المسلحة، وخصوصا في مقاطعتي كيفو حيث كانت تنفِّذ عمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة المايي - مايي ياكوتومبا. وجرى

بنجاح أيضا صد عدد من هجمات تحالف الجبهة الديمقراطية في إقليم بيني في كيفو الشمالية. إلا أن الأفرقة لاحظت إنشاء تحالفات بين جماعة المايي – مايي ياكوتومبا وبعض جماعات المايي – مايي الأصغر منها وقوات التحرير الوطنية، وكذلك إحياء نشاط عدة جماعات أمن أهلية وإنشاء جماعات جديدة منها في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

نشر البعثة

٦٩ - أُحرز بعض التقدم عقب الرسالة المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر التي وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/589) من أجل تخفيف حدة النقص في الطائرات المروحية العسكرية في البعثة. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وصلت إلى منطقة البعثة طائرة مروحية إضافية للنقل مقدمة من حكومة جنوب أفريقيا. وفي كانون الأول/ديسمبر، وصلت إلى منطقة البعثة ثلاث طائرات مروحية للنقل مقدمة من حكومة باكستان، في حين أكدت حكومة أوروغواي تعهدها بإرسال طائرة مروحية إضافية للنقل يتوقع وصولها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أكدت حكومة أوكرانيا مساهمتها بأربع طائرات مروحية هجومية للبعثة، يتوقع نشرها في مطلع عام ٢٠١٢. وحتى مع وجود هذه المساهمات، ستظل البعثة تنقصها أربع طائرات مروحية للنقل العسكري وطائرتين مروحيتين هجوميتين.

رابعا – ملاحظات

٧٠ - كما أكد مجلس الأمن في قراره ١٩٩١ (٢٠١١)، فإن إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية يشارك فيها الجميع في أجواء سلمية شرط أساسي لتوطيد الديمقراطية والمصالحة الوطنية واستعادة الاستقرار والسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، أرحب بمشاركة الشعب الكونغولي في الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأحيط علما أيضا بجهود اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لتنفيذ هذه العملية الصعبة، بدعم تقني ولوجستي من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودعم مالي من شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية الثنائيين والمتعددي الأطراف. وألاحظ كذلك أن السلطات الكونغولية اضطلعت بالدور القيادي في التحضير لهذه الانتخابات وإجرائها، التي تمثل خطوة مهمة في المرحلة الانتقالية التي يمر بها البلد.

٧١ - ومع ذلك، لوحظ وقوع عدد كبير من المخالفات الجسيمة في إدارة العملية الانتخابية. وإضافة إلى ذلك، ربما ستظل جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه فترة من الارتياب ومزيدا من عدم الاستقرار المرتبطين بالعملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، فإنني أحث اللجنة الانتخابية على أن تتصدى، بالتشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة الكونغوليين والدوليين، لأوجه القصور

التي حددها عدد من مراقبي الانتخابات الرئاسية والتشريعية واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب. وينبغي أن يتضمن ذلك إجراء استعراض شامل للعملية الانتخابية، التي ينبغي أن تُستخدم نتائجها والدروس المستخلصة منها في إجراء انتخابات المقاطعات في عام ٢٠١٢ والانتخابات المحلية في عام ٢٠١٣. وأشجع أيضا جميع الأطراف على استخدام الآليات القانونية وآليات الوساطة القائمة لتسوية المنازعات الانتخابية العالقة.

٧٢ - وتشكل أحداث العنف المرتبطة بالانتخابات مصدر قلق بالغ. فالانتخابات ينبغي أن تكون فرصة لتعزيز الاستقرار ومكاسب السلام والتنمية. ويشار في هذا الصدد إلى أنه في حين تم تجنب حدوث تدهور كبير في الوضع الأمني، فقد شابت الانتخابات الرئاسية والتشريعية حوادث خطيرة أدت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى. وعلاوة على ذلك، أفادت تقارير بأن عناصر من قوات الأمن الوطني شاركت في عمليات إعدام خارج إطار القضاء وعمليات اعتقال تعسفية، وارتكبت انتهاكات خطيرة أخرى لحقوق الإنسان. وإني أحث السلطات الكونغولية بقوة على كفالة احترام حقوق الإنسان، بسبل تشمل تجنب الاستخدام المفرط للقوة والامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان في التعامل مع المظاهرات العامة وغيرها من أشكال القلاقل المدنية التي يمكن أن تقترن بالانتخابات في المستقبل. وينبغي أيضا إخضاع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان للمساءلة. وفي هذا الصدد، سيتضمن تقريري المقبل النتائج التي توصلت إليها البعثة في تحقيقاتها فيما ورد من أنباء بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالانتخابات.

٧٣ - وفي الشرق، وعلى الأخص في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، استعيد بعض الزخم الذي فُقد في الأشهر الأخيرة في التصدي للجماعات المسلحة عقب استكمال عملية تنظيم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وواصلت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي لا تزال تمثل تهديدا كبيرا للمدنيين في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، إظهار علامات الإجهاد والضعف الداخلي نتيجة الضغوط العسكرية والقضائية وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن التي تبذلها البعثة. كما ظلت عدة جماعات مسلحة كونغولية تشكل تهديدا خطيرا للسكان المدنيين في المناطق التي توجد بها وظل التسلسل القيادي الموازي لعناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب المدمجة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مبعث قلق.

٧٤ - وفي حين تفيد التقارير بتراجع عدد المدنيين الذين يقوم جيش الرب للمقاومة بقتلهم واختطافهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد استمرت هذه الجماعة في إلحاق أضرار فادحة بآلاف المدنيين في ويلي في المقاطعة الشرقية. ولا يزال وجود وضع عسكري قوي ومرن في المنطقة مهما، على النحو الذي تدل عليه العمليات العسكرية التي نفذتها البعثة في نهاية العام لحماية المدنيين في ويلي. وقد قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا باتخاذ خطوات إضافية لزيادة التعاون عبر الحدود وفي ما بين البعثات، وخصوصا فيما يتعلق بجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن التي تستهدف جيش الرب للمقاومة. وتمثل الجهود الإقليمية المنسقة عنصرا أساسيا في التصدي للتهديد الذي تشكله هذه الجماعة المسلحة، وفي هذا الصدد أرحب بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي والبلدان المتضررة الأربعة فيما يتعلق بمبادرة التعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة. ويسرني أن ألاحظ قيام الاتحاد الأفريقي بتعيين مبعوث خاص معني بمسألة جيش الرب للمقاومة والزيارات التي قام بها بشكل مشترك مع ممثلي الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، إلى البلدان المتضررة في كانون الثاني/يناير.

٧٥ - وتمثل الطائرات المروحية العسكرية عنصرا حيويا لكي تتمكن البعثة من تنفيذ ولايتها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بالتقدم الكبير الذي أُحرز لمعالجة النقص من خلال الطائرات المروحية الجديدة المقدمة من حكومتي جنوب أفريقيا وباكستان. وأرحب أيضا بالتعهدات الإضافية من جانب حكومتي أوكرانيا وأوروغواي. ويحدوني الأمل في أن يؤدي المزيد من مساهمات الدول الأعضاء، لا سيما توفير طائرات مروحية هجومية، إلى سد الفجوات البارزة البالغة الأهمية قريبا. فتوافر هذه الطائرات ضروري لكفالة قدرة البعثة العملياتية على تنفيذ مهام حماية المدنيين وغيرها من المهام ذات الأولويات التي صدر بها تكليف.

٧٦ - ولا يزال العنف الجنسي باعثا كبيرا على القلق، على الرغم من التقدم الذي أحرزته السلطات القضائية الكونغولية لمقاضاة مرتكبي بعض هذه الجرائم. وترتكب معظم أفعال العنف الجنسي في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية جماعات مسلحة، وخصوصا القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وكذلك العناصر المدمجة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها عناصر من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيره من الجماعات المسلحة الكونغولية السابقة. ويؤكد ذلك على أهمية تحييد التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة وكذلك ضرورة استعراض نهج القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تجاه دمج الجماعات المسلحة، وهو ما تعلن البعثة استعدادها لدعمه. وفي الوقت نفسه، لا يزال من الضروري مواصلة الجهود التي تبذلها ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بالتعاون مع البعثة، بما في ذلك تعزيز قدرات السلطات القضائية الكونغولية على محاكمة مرتكبي العنف الجنسي وإدانتهم. وسيكون من المهم أيضا أن تقوم السلطات الوطنية على وجه الاستعجال بوضع خطة استراتيجية وطنية جديدة للعدالة من أجل تعزيز المؤسسات القضائية والإصلاحية.

٧٧ - وإنني أشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، التي صاحبت طرد الرعايا الكونغوليين من أنغولا. وأشجع حكومة أنغولا على مواصلة عملها البنَّاء مع ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وكيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تنفيذ البيان المشترك المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١. وأحث حكومتي أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز الحوار الذي يهدف إلى التصدي لهذه المسألة. وتعلن الأمم المتحدة استعدادها لتقديم مزيد من المساعدة لكفالة احترام الأعراف والمعايير الدولية المتصلة بالرقابة على الهجرة وعمليات الطرد والعنف الجنسي وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.

٧٨ - ولا يزال الوضع الأمني في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية وفي المقاطعة الشرقية سببا لمشاكل إنسانية واسعة النطاق، وخصوصا للـ ١,٧ مليون مشرد من المدنيين والمجتمعات التي تستضيفهم. وفي الأجزاء الغربية من البلد، يظل انتشار الأوبئة وانعدام الأمن الغذائي مصدرَي قلق بالغ. ولا تزال هناك أهمية كبيرة لاستمرار الدعم المقدم من المانحين لعمليات الحماية والمساعدة من أجل إنقاذ الأرواح لكفالة تلبية الاحتياجات الإنسانية على مستوى البلد في التوقيت المناسب.

٧٩ - وفي تطور إيجابي، أرحب بتجديد الحكومة التزامها بتعزيز جهود تحقيق الاستقرار في المقاطعات الشرقية، والتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، والخطة الجديدة التي ستحل محلها، خطة أولويات تحقيق الاستقرار. ومع ذلك، يتعين القيام بمزيد من الأعمال، ولا سيما في مناطق البلد التي لا تغطيها خطة إعادة الاستقرار والإعمار للمناطق الخارجة من النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، فإنني أشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تعتمد على وجه السرعة برنامج توطيد السلام، وأشجع المانحين على توفير موارد كافية لدعم أنشطة الاستقرار وبرامج التنمية الأوسع نطاقا.

٨٠ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري العميق لجميع أفراد البعثة من مدنيين وعسكريين وأفراد شرطة ولفريق الأمم المتحدة القطري لمساهمتهم الجليلة في تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت قيادة ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، روجر ميس، وخصوصا خلال هذه الفترة الانتخابية الحرجة. وقد قامت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه الخصوص بتزويد السلطات الانتخابية الكونغولية في الوقت المناسب بدعم حاسم توجد حاجة ماسة إليه، كان سيتعذر بدونه إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. ولا أزال ممتنا للبلدان التي ساهمت بقوات عسكرية وأفراد شرطة للبعثة، وأكرر تقديري للدعم المقدم من البلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية المتعددة الأطراف.